

ندوة دولية حول :

"الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الداخلي: المكانة والإدراج"



نظمت كل من الأمانة العامة للحكومة واللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) ندوة دولية أكاديمية في موضوع "الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الداخلي، المكانة والإدراج" وذلك يومي 4 و5 أكتوبر 2024 بالرباط.

تشكل هذه التظاهرة العلمية مناسبة سانحة لتبادل الأفكار حول مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الداخلي ومكانة القانون الدولي في الدساتير والقيمة المضافة لهذه المقتضيات، لاسيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيز ضمانات دولة القانون الديمقراطية.

في مستهل كلمته بهذه المناسبة، ذكر السيد بن سالم بلكراتي، المدير العام للتشريع والدراسات القانونية، بالأمانة العامة للحكومة، الدور الهام الذي تلعبه قواعد القانون الدولي، في الجانب الاتفاقي منها بصفة خاصة، في بناء مرجعية مشتركة، لقيم ومبادئ دولة القانون الديمقراطية بكافة معاييرها، وفي توطيد الحماية الدستورية للحريات والحقوق الأساسية.

كما أبرز السيد بن سالم بلكراتي أن التطور التاريخي لإسهام المملكة المغربية في توطيد منظومة القانون الدولي، أفضى على المستوى الوطني إلى اعتماد الإطار

الدستوري النافذ (أي دستور 2011)، الذي أكد في تصديره على "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة"، وأعلن التزامه بـ"حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، و الإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزئ".

ومن جهتها، أشارت السيدة نادية البرنوصي، عضو لجنة البندقية عن المملكة المغربية، إلى أن الشراكة بين المغرب ولجنة البندقية قد تعززت بشكل كبير منذ أن أصبح المغرب عضوا فيها عام 2007، مبرزة إلى أن لجنة البندقية دعمت المغرب في إصلاحاته الدستورية والتشريعية لاسيما عبر تقديم الاستشارات القانونية.

وفي ذات السياق، أكدت السيدة نادية البرنوصي على أن موضوع مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الداخلي يشكل سؤالا حاسما أعقب الإصلاح الدستوري لعام 2011 حيث يقود إلى تحديد نطاق كفاءات إدراج الاتفاقيات الدولية وطبيعة إدراجها من خلال اتباع منطق النظام الأحادي أو النظام الثنائي. كما أضافت إلى أن الاختيار بين هاذين النظامين لم يحسم بعد في المغرب بشكل نهائي مما يثير عدة تساؤلات حول كيفية إدراج القانون الدولي في القانون الوطني.

هذا وعرفت هذه الندوة الدولية تقديم خمسة عشرة مداخلة من قبل خبراء أجانب ومغاربة ومستشارين قانونيين للإدارات تابعين للأمانة العامة للحكومة، على مدى ثلاث جلسات للنقاش انصب فيها النقاش حول:"الاتفاقيات الدولية والرساتير"، "التلقي التشريعي والتنظيمي للاتفاقيات الدولية" و"المقاربة القضائية للاتفاقيات الدولية في المغرب والقانون المقارن".

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم هذه الندوة يندرج في سياق تزايد الأهمية التي يحتلها القانون الدولي في القوانين الأساسية (الرساتير) من جهة، وللأهمية التي يحظى بها موضوع انسجام الترسانة القانونية الوطنية وملاءمتها مع الالتزامات الدولية والإقليمية، من جهة أخرى.